

المعراخ والليكويد سوف يمنح الاخير الهيمنة بالذات، حيث ان معركة انتخابات هدفها الغاء التعادل قد تنتهي بانتصار واضح لليكويد. وفي مثل هذا الحال، سوف تتشكل حكومة يمينية صرفة، لن يرغب حتى رابسين في الانضمام اليها؛ والمعراخ سيضطر الى الجلوس على مقاعد المعارضة، لمدة أربع سنوات» (المصدر نفسه).

وأعرب فولص عن اعتقاده بأن حكومة يمين تبقى أفضل من حكومة وحدة وطنية، لأن «حكومة لا ريب في لونها اليميني قد تبدي القدر ذاته من الليونة الذي عارضه الليكويد بكل شدة في اطار حكومة وحدة وطنية»، لأنه «إذا أقيمت الضغوط الاميركية والاوروبية والمصرية والفلسطينية، بكامل ثقلها على حكومة تحالف الليكويد - هتحياء - تسوميت ... فمن يدري اذا كان شامير سيواصل التمسك، بكل قوة، بفلسفة ' أرض - اسرائيل الكاملة '، ولم يؤقلم نفسه مع ضرورة قيادة الدولة نحو حلول وسط مع الطرف العربي» (المصدر نفسه).

أما المعلق الصحفي عكيفا ايلدار، فرأى «ان ارتباط الازمة الحكومية بموضوع الرد على اسئلة بيكر قد حقق امرين: فقد دحض النظرية القائلة ان الليكويد، فقط، هو القادر على تحريك الامور، وأثار من جديد الايمان بالتزام المعراخ بالتوصل الى حل سياسي، حتى لو كان الثمن فقدان السلطة. وعلى افتراض ان شامير سوف ينجح في احباط مساعي بيرس، وتمكنه من تشكيل حكومة يمينية - دينية - اصولية، فهناك مؤشرات كافية الى ان يد الرئيس الاميركي، جورج بوش، التي ارتفعت لاداء التحية لشامير لكنها توقفت في منتصف الطريق، سوف تصفع شامير قبل ان يتمكن من تقديم المستوطنة الاولى [كمريون وفاء] الى حليفته غيولاه كوهين» (المصدر نفسه، ٢٧/٤/١٩٩٠).

هاني العبدالله

السلام؟ ونظراً الى انه يوجد للحزبين الكبيرين، اللذين اخترعا نمط العيش في ظل التعادل، فلسفتان متناقضتان ازاء هذا الموضوع، فانهما ادركا، اخيراً، انه يجب على كل منهما السير على طريقه بمفرده.

«والآن، بعد ان تعمق الخلاف، واصبح واضحاً ان مفهوم ' ولا شبر ارض ' ليس بإمكانه التعايش تحت سقف واحد مع مفهوم ' اعادة مناطق مقابل السلام '، فالاستنتاج الذي فرض نفسه هو ان اطار حكومة الوحدة، ذات الراسين والرأيين، لن تقوم له قائمة بعد. ففي هذه المرة، أما ان يحكم الليكويد، وأما ان يحكم المعراخ. أما هذا الطريق او ذاك. والجمهور بإمكانه ان يختار، عندما تحين الفرصة، احد هذين الطريقين» (هآرتس، ٢٣/٣/١٩٩٠).

وتناول المعلق الصحفي، فولص، بعداً آخر للازمة، في ضوء المطالبة بتغيير طريقة الانتخابات كعلاج لازمة الحكم. كتب: «ان المشكلة ليست في طريقة الانتخابات؛ فجمهور الناخبين العلماني رفض الحسم مرتين بين الليكويد والمعراخ... ان تعادل القوى بين المعراخ والليكويد ليس نتاج طريقة الانتخابات القطرية - النسبية، بل هو نتاج عدم الرغبة من جانب ٨٥ بالمئة من جمهور الناخبين في منح احد الحزبين الكبيرين تفوقاً ملموساً على الآخر». وعزاً فولص استمرار التعادل «الى عدم الرغبة في، والتهرب من، الحسم السياسي الواضح؛ هل يجب الاحتفاظ بالمناطق التي احتلت في حرب الايام الستة بكاملها، وبكل ثمن، او يجب السعي نحو حل قضية الفلسطينيين، حتى لو كان الثمن التنازل عن معظم المناطق المحتفظ بها؟» (المصدر نفسه، ١٣/٤/١٩٩٠).

ودعا فولص، استناداً الى هذين النهجين، الى وجوب تعميق الفوارق والتمايز بينهما، حتى لو كان هناك «اساس للاعتقاد بأن ابراز التناقضات بين